

**المهدي بن بركة**

**القائد المغربي الاشتراكي الشهيد**

لم يعيش المهدي بن بركة طويلاً. وُلد في عام ١٩٢٠ في مدينة الرباط، وتم اختطافه وإخفاؤه في عام ١٩٦٥. وظلت قضيته مجهولة لفترة من الزمن. وفي أقبية الموت جرى الاقتصاص من أفكار ذلك القائد التاريخي في الحركة الوطنية والتقدمية المغربية، ومن نشاطه الذي تعددت أشكاله وميادينه وجبهاته دفاعاً عن حق شعبه في الحياة والحرية والتقدم. وبرغم قصر المسافة بين الولادة وبين الانخراط المبكر في قيادة الحركة الاستقلالية مع زملائه في حزب الاستقلال ثم في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبين الغياب المبكر عن الحياة، فإن المهدي بن بركة قد تجاوز المؤلف في تطور الشخصيات العامة، ليتحول في مدى زمني قصير إلى واحد من كبار الشخصيات التي عرفت المملكة المغربية في العصر الحديث. وحين تعرفت إليه في عام ١٩٦٢ كان في أوج تألقه، ليس كزعيم مغربي وحسب، بل كواحد من كبار الشخصيات التي ساهمت في تأسيس منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا في مطلع عام ١٩٥٩ وفي تأسيس منظمة تضامن أخرى لشعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية بعد ذلك ببضعة أعوام. التقيت بالمهدي بن بركة أول مرة في أحد الاجتماعات التي كان يعقدها مجلس السلم العالمي من أجل نزع السلاح ولتحرير الأسلحة الذرية ومن أجل إزالة القواعد والأحلاف العسكرية، ومن أجل تحرير الشعوب من مستعبيها القدامى والجدد. وكان ذلك في موسكو في صيف عام ١٩٦٢. ثم تكررت لقاءاتي به في الاجتماعات التي كانت تعقدها منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا. كان آخر لقاء بيننا في عام ١٩٦٣ في مدينة أروشا في تانغانিকা التي صارت تعرف فيما بعد بـتنزانيا إحدى دول شرق أفريقيا. وكان ذلك في أحد اجتماعات منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا.

لم أكن قد عرفت الكثير عن بن بركة في ذلك الوقت. لكن حادث اختطافه وقتله أثار ضجة كبيرة. ووضع أمام العالم كله كل المعطيات عن تاريخ هذا القائد الكبير، وعن المراحل التي مرَّ بها في حياته كطالب ثم كمناضل ثم كمفكر وعالم ثم كقائد سياسي من الطراز الرفيع. وأتاحت لي فرصة اللقاء بالعديد من المناضلين والمتقنين المغاربة ومن بينهم الفقيه محمد البصري، أحد قادة المعارضة المغربية

رفيق درب بن بركة. وقدم لي هؤلاء الأصدقاء الكثير مما كنت لا أزال أجهله عن بن بركة. وكان ابنه بشير آخر من زودني بالمزيد من المعلومات عن والده.

فمن هو بن بركة في بعض تفاصيل حياته؟

وُلد المهدي في الرباط في عام ١٩٢٠. والده كان تاجراً صغيراً. ووالدته وشقيقاته كنَّ يمارسن الخياطة في المنزل. وكانت العائلة مؤلفة من أربع أخوات ومن شقيقتين. بدأ المهدي دراسته في مدرسة مختصة بتدريس القرآن، لينتقل بعدها إلى المدرسة الحديثة. أنهى دراسته الثانوية في كلية مولاي يوسف ثم في كلية "غورو" في مدينة الرباط. ولأنه كان طالباً متفوقاً فقد قدمت له الحركة الوطنية الاستقلالية المساعدة المالية الضرورية لاستكمال دراسته. وفي عام ١٩٣٨ حاز على شهادة البكالوريا بدرجة جيد جداً. ولأنه لم يستطع الذهاب إلى باريس لمتابعة دراسته الجامعية بسبب احتلال فرنسا من قبل ألمانيا الهتلرية، فقد ذهب إلى الجزائر لينتسب إلى كلية العلوم وليحصل على إجازة في الرياضيات. وهناك تمَّ انتخابه رئيساً لاتحاد طلاب شمال أفريقيا. بعد انتهاء دراسته الجامعية عاد إلى المغرب في عام ١٩٤٣ ليمارس مهنة تدريس الرياضيات في كلية "غورو"، ثم في الكلية الملكية حيث كان من طلابه في ذلك الحين الأمير حسن الذي أصبح بعد وفاة والده الملك محمد الخامس ملكاً على المغرب. لكن بن بركة سرعان ما خرج من التعليم في العام التالي إلى المعتقل من قبل السلطات الفرنسية، في أعقاب المظاهرات التي شارك فيها وفي الإعداد لها، والتي انتهت بإعلان البيان الداعي إلى استقلال المغرب. وكان الأصغر سناً بين الموقعين على ذلك البيان. وكان قد انتسب في ذلك الوقت إلى "اللجنة المراكشية للعمل" التي تحولت في البداية إلى حزب هو "الحزب الوطني" الذي تحول بدوره إلى الحزب الذي صار يحمل اسم "حزب الاستقلال" منذ ذلك التاريخ حتى هذه اللحظة.

بعد خروج بن بركة من السجن اختير عضواً في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال. وظلّ يحتفظ بذلك الموقع إلى حين انشقاكه عن الحزب مع زملاء آخرين له. وكان من أكثر اهتماماته في إطار النضال من أجل الاستقلال تركيزه على تطوير التعليم والعناية باللغة العربية باعتبارها اللغة الأم، وتوسيع انتشارها بديلاً من اللغة الفرنسية، فضلاً عن اهتمامه بإحياء التراث المغربي القديم. وقد جعلته اهتماماته تلك في نظر المستعمرين، لا سيما من المقيم العام في ذلك الحين الجنرال جوان، من أخطر الشخصيات المعادية للوجود الفرنسي في المغرب.

اعتقل في ٢٨ شباط من عام ١٩٥١ وأرسل إلى جنوب البلاد في شكل نفي وإقامة جبرية. لكنه استطاع أن يقيم في منفاه علاقة مباشرة مع السكان المحليين الذين عمدوه زعيماً معتقلاً. وساعده ذلك على البقاء على علاقة جيدة مع رفاقه في قيادة الحزب وفي الحركة المناضلة من أجل الاستقلال.. لكنه لم ينسَ خلال تلك الفترة أن يتابع اهتمامه بتعميق معارفه العلمية، فقرأ الكثير من الكتب.

خرج من الاعتقال والنفي في شهر تشرين أول من عام ١٩٥٤. وبادر فور خروجه إلى الحرية لإقامة علاقة جيدة بين الجناح السياسي في الحركة الوطنية والجناح العسكري في الحركة، الذي كان قد شكل نوعاً من جيش تحرير ومقاومة منذ عام ١٩٥٢. وقد هيأته نشاطاته وشجاعته والأدوار التي لعبها في حزبه وفي الحركة الوطنية الاستقلالية لأن يشارك في الوفد الذي خاض المفاوضات مع الفرنسيين في عام ١٩٥٥ في "إكس . لي . بان" التي انتهت بإنهاء الاستعمار الفرنسي المباشر للمغرب وإعادة الملك محمد الخامس من منفاه. وفي عام ١٩٥٦ انتخب رئيساً للجمعية الوطنية الاستشارية. ورغم أن تلك الجمعية لم تكن ذات صلاحية فإنه بذل أقصى الجهد لتحويلها إلى مركز نقاش وتمرين على الديمقراطية على امتداد فترة وجودها ووجوده على رأسها إلى حين حلّها في عام ١٩٥٩. وكان في الوقت ذاته قد اختير ليكون مسؤولاً عن إصدار وتحرير المجلة الأسبوعية "استقلال" الصادرة باللغة الفرنسية. وكانت

تلك المجلة بمثابة الناطق باسم الجناح التقدمي في حزب الاستقلال. وساهم في عام ١٩٥٧ في المبادرة التي دعت إلى شق "طريق الوحدة"، التي ترمز إلى وحدة المغرب، ومناهضة فكرة تقسيمه. ولبى الألواف من المغاربة الدعوة إلى شق تلك الطريق، قادمين إلى تلك المهمة الوطنية من المنطقة التي كانت تحت السيطرة الفرنسية ومن المنطقة التي كانت تحت السيطرة الإسبانية. ورافق عملية شق الطريق ندوات سياسية وثقافية وتربية مدنية وتوعية وقراءات متنوعة.

كان لا يزال رئيساً للجمعية الوطنية عندما عقد في القاهرة في عام ١٩٥٩ المؤتمر التأسيسي لمنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا. وبالرغم من القرار الذي اتخذته حزبه، حزب الاستقلال، بعدم المشاركة في المؤتمر فإنه أرسل رسالة تحية إلى المؤتمر باسم الجناح التقدمي في الحزب لكي يكون مساهماً في تأسيس تلك المنظمة. وانتهى به وبزملائه في ذلك الجناح من حزب الاستقلال إلى إعلان انشقاقهم في ٢٥ كانون الثاني من عام ١٩٥٩، والإعداد لتأسيس حزب جديد هو حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" في مؤتمر عقد في الدار البيضاء في السادس من أيلول من العام ذاته.

في عام ١٩٦٠ انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعوب الأفريقية وعضواً في قيادة منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا. خرج من المغرب بعد تحميله مسؤولية محاولة اغتيال ولي العهد الأمير حسن. ثم عاد في عام ١٩٦٢ ليشترك في المؤتمر الثاني لحزبه "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية". لكنه عاد فخرج إلى أوروبا، باريس وجنيف، للمرة الثانية، في أعقاب القرار الذي اتخذته الحزب بمقاطعة الاستفتاء على الدستور. وكان الملك محمد الخامس قد توفي وخلفه في الملك ولي العهد الأمير حسن. والمعروف أن بن بركة قد تعرض في ذلك التاريخ إلى محاولة اغتيال. وقد أحدثت تلك المحاولة عطياً في فقرات رقبتة اضطرته لاستخدام اللفافة حول عنقه التي يستخدمها المصابون بتكلس فقرات الرقبة أو فقرات أعلى الظهر. وقد تعرّض في منفاه للعديد من محاولات الاغتيال إلى أن جاءت الأخيرة بشكل

اختطاف ثم قتل في ٢٩ تشرين أول من عام ١٩٦٥. وكان قد انتخب قبيل اختطافه رئيساً لمنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا في المؤتمر الذي عقد في مدينة أكرا في غانا في ذلك العام بالذات.

تلك هي شذرات من سيرة قائد مغربي كبير، تشير إلى الأدوار التي لعبها منذ شبابه الباكر في حياة بلده، من أجل الاستقلال أولاً، ثم من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم لهذا البلد في ظروف شديدة التعقيد، كثيرة الآلام. غير أن ثمة تفاصيل مهمة في سيرة الرجل لا تكتمل صورته إلا بالإشارة إليها ولو بالقليل من الكلام. بعضها يتصل بأحداث، وبعضها الآخر يتصل بأفكار كان سباقاً في طرحها داخل حزبه، حول المهمات التي تواجه بلده في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبعضها الثالث يتصل بموقفه مما كان يجري من أحداث وتطورات على صعيد العالم العربي وعلى صعيد القارة الأفريقية، التي كانت تنهض من تحت ركام القرون الطويلة من العبودية إلى الحرية، لكن باضطراب وارتباك كبيرين ما تزال آثارهما بادية للعيان حتى هذه اللحظة.

من المفيد التذكير هنا بأن بن بركة، حين كان يتمايز داخل حزب الاستقلال بانضمامه إلى الجناح التقدمي في هذا الحزب، لم يكن وحيداً. كان يشاركه في ذلك التمايز عدد من رفاقه الذين ساهموا معه في تأسيس "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، ثم حوّلوا هذا الحزب، بعد غياب بن بركة، إلى حزب الاتحاد الاشتراكي. يبرز في مقدمة شركاء بن بركة في تلك التحولات السياسية والفكرية منذ البدايات أسماء كل من عبد الرحيم بو عبيد وعبد الله ابراهيم ومحمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي. وهي أسماء كبيرة وذات أدوار مهمة في تاريخ المغرب الحديث. وكان عبد الله ابراهيم من أوائل من أوكلت إليهم مسؤوليات وطنية كبرى غداة الاستقلال في عهد الملك محمد الخامس. إذ كُلف بتأسيس الحكومة. كما شارك عبد الرحيم بو عبيد في وزارات عدة. وآخر تلك المسؤوليات في الفترة الأخيرة من عهد الملك الحسن ما قام به عبد الرحمن اليوسفي حين طلب منه تشكيل حكومة اتحاد وطني (١٩٩٨)، ضمت،

إلى جانب الاتحاد الاشتراكي الذي كان أمينه العام، أحزاباً يسارية وليبرالية، من المعارضة السابقة، ومن أنصار الملك. غير أن بن بركة لم يشترك في أي من تلك الحكومات. والمسؤولية الوحيدة التي تبوأها هي رئاسته للجمعية الوطنية في أواخر الخمسينات إلى حين حلها في عام ١٩٥٩. ذلك أن بن بركة ظلّ يحافظ على راديكاليته داخل الحزب، سواء في فترة وجوده في البلاد، أم في منفاه القسري. وتشير إلى راديكاليته التقارير التي كان يقدمها إلى اجتماعات الحزب وإلى مؤتمراته، وكذلك كتاباته في المناسبات المختلفة. وقد صدرت بعض هذه التقارير والكتابات باللغة الفرنسية في عام ١٩٩٩، تحت عنوان "كتابات المهدي بن بركة بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٥".

ولعلّ أهم هذه الكتابات التي تضم أبرز أفكاره تقريره الذي قدمه إلى المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في عام ١٩٦٢. ويحمل هذا التقرير عنواناً عاماً هو: "الاختيار الثوري في المغرب". ولهذا العنوان دلالة هامة. فهو يشير إلى أن بن بركة لم يتخلّ عن راديكاليته حتى آخر لحظة من حياته.

يتضح من قراءة هذا التقرير كم كانت تشغل بن بركة قضية التطور اللاحق للمغرب، بعد تلك السنوات الصعبة التي رافقت ولادة الاستقلال، وعقب قيام الملكية، لا سيما في عهد الملك الحسن.

كانت الصعوبات الكبرى التي تواجه انتقال المغرب إلى دولة ديمقراطية تهتم بتطوير البلاد وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، شديدة الوضوح بالنسبة إلى بن بركة. لكنه كان حريصاً أن يطرح المسألة، لا في شكل تجريدي، بل في الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بالقارة الأفريقية، والظروف العامة التي كان يشهدها العالم المعاصر. وقد رأى أن انتقال معظم بلدان القارة الأفريقية من السيطرة الاستعمارية إلى الاستقلال والحرية ظاهرة بالغة الأهمية، رغم أن جنوب أفريقيا كانت لا تزال في قبضة العنصريين، ورغم أنّ المستعمرات البرتغالية لم تكن قد شهدت تحررها بعد. وقدّر تقديراً عالياً انتصار

الثورة الجزائرية، ووصول جبهة التحرير الوطني إلى السلطة بعد ثورة قَدَمَ فيها الشعب الجزائري الكثير من التضحيات. لكنه، وهو يقدّر هذه الإنجازات، كان يرى إلى أن الاستعمار سيظل يحاول العودة في أشكال جديدة إلى بلدان القارة. وكان يعتبر أن مهمة الحركات الثورية في هذه البلدان هي في أن تدرك بوعي تلك المخاطر، من خلال قراءة دقيقة ومعَمَّقة لواقع بلدانها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد رأى، في هذا السياق من التحليل لوضع القارة الأفريقية، وللوضع الذي كان سائداً في العالم، أن على الحركة الوطنية والتقدمية في المغرب، وعلى حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" على وجه الخصوص، أن يعرفوا كيف يضعون خططهم لمواجهة تلك الأخطار. ويلفت بن بركة في تقريره هذا الانتباه إلى أن التناقضات الاجتماعية في المغرب في المرحلة السابقة على الاستقلال لم تكن بالوضوح الذي برز في المرحلة التي أعقبت قيام الحكم الوطني. ويشير، في هذا الصدد، إلى أن البرجوازية الكبرى في المدينة والريف قد نهضت في مرحلة الحكم الوطني للدفاع عن مصالحها، ولكي تتمكن بالوسائل المتاحة لها وضع يدها على القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويذكر بثلاثة أخطاء وقع فيها حزبه منبهاً إلى أنها ستكون قاتلة إذا لم يتم تداركها. الخطأ الأول يتمثل في سوء التقدير لأنصاف الحلول التي كان الحزب مضطراً للأخذ بها. الخطأ الثاني يتمثل بالإطار المغلق الذي مرت فيه بعض معارك الحزب من دون مشاركة الجماهير الشعبية فيها. الخطأ الثالث يتمثل بعدم الوضوح في المواقف الأيديولوجية للحزب وعدم تحديد هوية حركته. ويقدم في شرحه لتلك الأخطاء مثلاً يعتبره نقطة انطلاق للتخلص من الخطأ والحذر من الوقوع في الخطأ من جديد.

يقول في هذا الصدد: "... ويجب الاعتراف هنا أن الخطر المزعوم لثورة الإقطاع المصطنعة على كيان الدولة قد استفاد منه القصر كوسيلة للضغط علينا للتعاقد معه عند تأسيس حكومة عبد الله إبراهيم، وكانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية، وبين الملك أن وضعت على الرف المشكلة الدستورية. وقد كنا ممثلين ببعض أخواننا المسؤولين في الحزب، داخل هذه الحكومة. وبحق لنا اليوم أن



نتساءل إلى أي حد لم نكن مخطئين في تجميد المطب الدستوري، حتى أظهرت التجربة بعد سنتين بصفة قاطعة أنه يستحيل نجاح أي إصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم. وأخيراً أدركنا بعد إقالة حكومة عبد الله ابراهيم، أن كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على أساس برنامج واضح ومحدد، وإلا يصبح ممثل الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها النرجسية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام. واليوم وقد اتخذنا موقفاً واضحاً في الميدان الدستوري لا ينبغي لنا أن نصح خطأ بارتكاب خطأ آخر. فمن الواجب أن لا نترك الناس يعتقدون أن كلمة دستور بمثابة كلمة سحرية تحل سائر المشاكل. ففي رأبي أنه يتعين على الدستور حتى لا يكون شعاراً مضللاً أن يضمن ممارسة الحرية العامة ممارسة فعلية تمكن من تتبع السلطة ومراقبتها وأن يضمن كذلك الحيلولة دون المؤثرات الأجنبية على السياسة الوطنية. والمهم فيما يخصنا هو أن يعرف الدستور مختلف السلطات ويحدد مسؤولياتها أمام الشعب، وأن يقيم مؤسسات شعبية صحيحة. فالقضية الدستورية إذن إنما هي جزء من المشكلة الديمقراطية لأنها تطرح مسألة المشاركة الواسعة للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العامة. وهي لا تتفصل عن مسألة تنظيم الجماهير وتعبئتها كأضمن وسيلة لفرض تحقيق هذا المطلب الشعبي. وهي لا تتفصل كذلك عن معركتها ضد الاستعمار. إذ لا يكفي أن نوجه ضرباتنا لنظام الحكم المطلق في الميدان السياسي وحده بل ينبغي كذلك إضعاف حلفائه في الميدان الاقتصادي، وهم المستعمرون والإقطاعيون والبورجوازية التجارية الطفيلية".

ويشكل القسم الأخير من هذا التقرير تحديد الأفق الثوري، كما كان يتصوره بن بركة. ويقول: "وأعني بالأفق الثوري النتيجة التي نستخلصها في المدى البعيد من إنجاز مهامنا في الميدان الديمقراطي لمحاربة الإقطاع، وفي مهام نضالنا ضد الاستعمار. وفي إمكاننا التعبير عن هذا الأفق الثوري بالاتجاه الاشتراكي لولا خوفنا من الوقوع في المغالطات التي سنتحدث عنها فيما بعد... ومعنى ذلك من الوجهة الفنية أن كل محاولة لتحقيق التنمية في البلاد في إطار الاقتصاد الليبرالي . كالتالي يقوم بها النظام حالياً

دون الإفصاح عنها . مآلها الفشل لا محالة. وقد أثبتت التجارب العديدة أن البورجوازية الوطنية لا تعرف سبيلاً غير السعي للاستفادة من تنمية غير متوازية تحت قيادة الاستعمار. إن التنمية الصحيحة لا تتم إلا عن طريق تعبئة كاملة لسائر الموارد الوطنية وبتوظيف العمل. وليست هذه قضية فنية بحتة. إنها قبل كل شيء قضية سياسية، لا لأن التوزيع يجب أن يكون عادلاً فحسب ولكن لأن هذه التنمية يجب أن تكون مسبقة بتحضير أيديولوجي يتضح معه الهدف كضرورة ماسة وكتلبية لمصلحة الشعب، وإلا كان استعمال كلمة اشتراكية من قبيل الاستغلال الديماغوجي المنتشر اليوم في كثير من أنحاء العالم.. ولا بأس أن أزيد توضيحاً حول معنى وضرورة تحديد الأفق الثوري. فلقد كنا حتى الآن كلما ظهرت الحاجة إلى وضع برنامج يبدأ التفكير في عدد من الأبواب كالإصلاح الزراعي والتأميم والتخطيط، دون التعرض للظروف التي ستنتم فيها هذه التدابير ولا لتحديد أوقات تنفيذها، بل أحياناً دون ذكر الهدف الذي توضع من أجله، لأن تلك الأبواب إنما ترمز إلى نقطة جزئية لا بد أن تقضي إلى غاية واضحة. ولذلك فإن أية هيئة كيفما كانت قيمتها تستطيع أن تدخلها في برامجها ما دامت عبارة عن سلسلة شعارات يلوح بها في الفراغ.. إن أي برنامج بعيد الأهداف لا يستحق هذا الاسم إلا إذا كان متوفراً على ثلاثة شروط أولية: أولاً: يثبت أنه يستجيب لحاجة ملحة في تنمية قومية شاملة. ثانياً: يتضمن تحديد الأهداف المرجوة. ثالثاً: يحدد الوسائل الكفيلة لبلوغ هذه الأهداف".

وإذ يعلن بن بركة انتماءه إلى الاشتراكية العلمية، من دون أن يتبنى ما كان يعممه الاتحاد السوفياتي من نموذج للاشتراكية ومن فهم مبسط لأفكار ماركس، فإنه يؤكد تمايزه عن التجارب التي ادعى أصحابها في البلدان العربية والأفريقية أنها اشتراكية. ويحدد، في هذا الإطار، فهمه للاشتراكية في المغرب بالنص "...إن مضمون الاشتراكية العلمية عندنا يقتضي: ١. حلاً صحيحاً لمشكلة الحكم بإقامة مؤسسات سياسية تمكّن الجماهير الشعبية من رقابة ديمقراطية على هذه الدولة وعلى توزيع ثرواتها وإنتاجها القومي. ٢. أساساً اقتصادية لا تترك أي مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار ولا لسيطرة حليفة

الإقطاع والبرجوازية الكبرى الطفيلية. ٣. تنظيمياً سياسياً واجتماعياً للسهر على تأطير الجماهير الشعبية وتربيتها من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد القومية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار".

ويعتبر بن بركة أن الديمقراطية هي الحارس الأمين لكل تطور صحيح في المغرب وفي كل البلدان العربية والأفريقية التي انتقلت من تحت السيطرة الاستعمارية إلى الاستقلال. فالديمقراطية، كما يقول في آخر تقرير قدمه للحزب قبل أن يتم اختطافه وإخفاؤه في عام ١٩٦٥: "لا يمكن أن تكون لافتة أو واجهة تعرض للسياح. بل يجب أن تكون حقيقية تفتح في وجه الجميع حظوظ التقدم والثقافة. وهي تستلزم نظاماً للمجتمع يقوم على تغيير جذري في بنائه، لا مجرد تعديل دستوري يفرض من أعلى، وفي غيبة عن الممثلين الحقيقيين للشعب".

شخصية بن بركة هذه، في السياسة وفي الفكر وفي تنظيم الحركة الوطنية والشعبية هي التي جعلته في المغرب وفي البلدان العربية والأفريقية واحداً من كبار رموز مرحلة مهمة من تاريخ ما اصطلح على تسميته بحركة التحرر الوطني، أو بالحركة الثورية في بلدان العالم الثالث في مرحلة الستينات من القرن الماضي. وقد أهلته شخصيته هذه للعب أدوار عديدة، من بينها وساطته بين الرئيس جمال عبد الناصر وحزب البعث في كل من سوريا والعراق. وهي الوساطة التي لم تستطع أن ترمم علاقات لم يكن ثمة أساس لقيامها، بما في ذلك في أيام الوحدة المصرية السورية.

ذلك هو المهدي بن بركة وتلك هي سمات شخصيته وبعض شذرات من سيرة حياته كقائد وطني كبير ليس في المغرب وحسب، بل في العالمين العربي والأفريقي.

العلامة السيد هاني فحص  
المفكر الإسلامي المجدد

في جعبتي كلام كثير عن صديقي المفكر الإسلامي التنويري السيد هاني فحص، رفيق درب النضال السياسي والإجتماعي، على امتداد أربعة عقود. وهو كلام ذو طابع فكري وسياسي وثقافي، أتجاوز فيه ولا أقطع صفته كرجل دين. ولتجاوز الصفة الدينية في الحديث عن السيد هاني، من دون قطع، صلة وثيقة بالدور السياسي والإجتماعي والثقافي الريادي الذي يضطلع به منذ زمن طويل. أما عدم القطع، الذي يترافق مع التجاوز، فمصدره أن السيد هاني يتابع، إلى جانب اهتماماته السياسية والإجتماعية والثقافية، دوره التنويري كرجل دين، مؤكداً بحزم على قيم الدين التي يتجاوزها بعض زملاء له في الموقع الديني لأهداف ومصالح لا تتصل، بالضرورة، بالدين وبأهدافه، ولا تراعى، بالضرورة، قيمه الروحية، وأساس التسامح فيه.

الكلام، إذن، عن السيد هاني فحص الذي تمتلئ به جعبتي هو كلام فكر وثقافة وسياسة، كلام صديق عن صديق له في ممارسته دوره المزدوج كرجل دين مختلف وكرجل سياسة وفكر مختلف أيضاً. وأعترف، فيما يخص كتاب سيرة السيد هاني موضوع ندوتنا، أنني لم أقرأه من الدفة إلى الدفة. لكنني أسارع إلى القول، قبل أن يصلني احتجاج من هنا واحتجاج من هناك، بأنني قرأت فيه، منتقلاً من فصل إلى فصل، بعمق وتأمل في مناطق منه، وبمرور عابر في مناطق أخرى. واستنتجت، إذا كان ذلك من حقي، أن السيد هاني قد مارس في سرد سيرته دور الروائي الحديث، الذي يلعب بالآزمنة والأمكنة، ذهاباً وإياباً، وأنه حاول، على طريقته، كروائي حديث، أن يدخل في أعماق النفس الإنسانية، في تحولاتها التي تدخلها فيها، بصيغ مختلفة، التحولات الدائمة في المجتمع، المتعددة مناطقها والمتعددة اتجاهاتها فيه.

غير أنني اكتشفت، من خلال ما قرأت في الكتاب، أن قراءتي الشخصية المعاشة لسيرة المؤلف، التي تستمر منذ أربعين عاماً من دون انقطاع، هي أعمق، بالنسبة إليّ فيما أريد معرفته عن السيد هاني،

من أي كتاب وكتابات له، وهي كثيرة، وآخرها، وليس الأخير قطعاً، هذا الكتاب الجميل الذي يحمل عنوان "ماض لا يمضي".

وفي الواقع فإن معرفتي بالسيد هاني الطويلة المتواصلة هي معرفة متعددة الأبعاد. ولأن هذه المعرفة، بأبعادها المتعددة، قد اقترنت بصداقة عميقة وحميمة كانت تتكون وتتمو وتترسخ في الإتفاق أحياناً، وفي الإختلاف أحياناً، وفي الإتفاق وفي الإختلاف معاً في أحيان أخرى، فإنها، أي هذه المعرفة، هي التي تشكل الأساس في تحديد قيمة وقامة الرجل عندي، قيمته وقامته الفكرية، على وجه الخصوص. وهذه المعرفة ذاتها هي التي مكنتني من رؤية وتحديد الدور السياسي والإجتماعي، الذي يمارسه السيد هاني بصفته المتلازمتين من دون تناقض، صفة رجل الدين وصفة المفكر والسياسي. وكل من القيمة والقامة والدور، في الحالات المشار إليها، تشير، بوضوح، إلى أن السيد هاني فحص، في معرفتي به، وفي تقديري له، هو نسيج وحده في الدين وفي الفكر وفي السياسة، يمارس دوراً تنويرياً يتسم بالشجاعة الواقعية، التي لا تقبل المهادنة، ولا تقبل المساومة، ولا تدخل، قطعاً، في المغامرة.

يتحدث السيد هاني في كتاب سيرته عن مراحل حياته منذ الطفولة حتى اللحظة التي صار فيها صاحب مقام، وصاحب موقع، وصاحب فكر ومعرفة، وصاحب دور في وطنه لبنان، وصاحب دور في العالمين العربي والإسلامي. ويستطيع قارئ الكتاب أن يكتشف، من دون جهد في التفكير وفي التحليل، التطور السريع والمتواصل في تحولات الرجل الفكرية والمعرفية، وفي تحولاته السياسية. وهي تحولات ما تزال تمارس فعلها في شخصيته من دون هدنة، ومن دون فسحة لاستراحة المحارب. لكن أهم ما يكتشفه القارئ في الكتاب هو أن التحولات المتواصلة في شخصية المؤلف اقترنت دائماً، وما تزال تقترن، بالأسئلة، سواء منها تلك التي لم يجد أجوبة عنها، قديماً وحديثاً، أم تلك التي ما يزال يحاول البحث عن أجوبة عنها، بمفرده، وبعلاقته مع آخرين من أصدقائه ممن يشاركونه همومه الوطنية والإنسانية. وفي

تقديرى للسيد هانى، من خلال معرفتي الطويلة والعميقة والحميمة به، أنه قد خُلق مسكوناً بهاجس المعرفة في جوانبها وفي ميادينها المختلفة، ومسكوناً، في الآن ذاته، في جعل هذه المعرفة تمارس دورها في تحرير وعي الإنسان وتحرير إرادته، لكي يكون قادراً على تحرير نفسه من آفاته التي يظلم بها نفسه، بوعي سلبي عنده ومن دون وعي، ولكي يكون قادراً على تحرير نفسه من المظالم التي تأتي إليه من خارجه ومن خارج إرادته ومن خارج قدرته على مواجهتها إلا بالنضال الطويل. والجميل في شخصية السيد هانى هو أنه، وهو يعاني هموم الأسئلة وهموم البحث عن أجوبة حقيقية عنها، أو أجوبة نسبية في حقيقتها، لا يخفي حيرته وقلقه وارتباكاه. وهي، في حقيقتها، صفات وسمات الإنسان الحقيقي. فالإنسان الذي يدعي الإطمئنان ويدعي امتلاك الإجابات المطلقة عن الأسئلة الواقعية والمنطقية، هو مخطئ حتماً، حتى لا نصفه بأكثر من ذلك. لكن الطريف في علاقة السيد هانى بالأسئلة هو أنه يحاول أن يتعامل بجديلية راقية مع تاريخ تحولاته. فهو، إذ يعطي لكتابه عنوان "ماض لا يمضي"، لا يريد، كما فهمت من كتابه، وكما أعرف من مواقفه، أن يبقى في الماضي. فهو إنسان ينظر دائماً إلى المستقبل، ويساهم، بقلق فكري، في التنظير للتغيير في اتجاه هذا المستقبل. لكنه يعترف بحق أن كل مستقبل هو ابن لماض مضى، ابن مختلف عنه بالكامل من دون أن يتنكر لعلاقة النسب به. لكن الماضي، بالنسبة إلى السيد هانى، يبقى حاضراً حتى بعد أن يصبح جزءاً من التاريخ والذاكرة. ذلك أن تاريخ البشر، كما أفهم من تحليلات السيد وأتفق معه فيها، هو تاريخ تواصل لا انقطاع فيه، حتى ولو جاء هذا التواصل في صيغة اضطراب، كما تشير إلى ذلك الوقائع المذهلة في عالمنا المعاصر. وبهذا المعنى فإن للذاكرة موقعها في حياة الناس. ومن يتنكر لتاريخه، في الإيجابي وفي السلبي منه، لا يستطيع أن يذهب بالقدر الضروري من الأمان إلى المستقبل.

ولعل واحدة من أجمل فصول الكتاب تلك التي يتحدث فيها السيد هانى عن علاقته المتعددة الوجوه والمعاني مع قريته ومع منطقته، مع شتلة التبغ، وكروم العنب والتين والزيتون، وعن علاقته بالحوزة

العلمية، وبالتباساتها، وبالتباساته فيها، من النجف إلى طهران إلى قم، وصولاً إلى الإستقرار في لبنان. ومن أعقد وأجمل ذكرياته التي يعتز بها تلك التي تتصل بقضية المزارعين، وبدوره في نضالاتهم، وبقضية فلسطين وبدوره في الدفاع عنها من مواقع اختلفت صيغها مع اختلاف الأزمنة والأمكنة والأحداث. ولا يستثني بالطبع علاقاته وذكرياته بالثورة الإسلامية في إيران وبقائدها وبرموزها. وأترك للقارئ اكتشاف طبيعة تلك العلاقات وذكريات السيد هاني عنها.

ورغم أن الكتاب هو كتاب سيرة وذكريات، إلا أن السيد هاني أراد أن يقول للقارئ أين هو الآن من كل ما يتصل بالقضايا الكبرى التي تواجه وطنه لبنان في حاضره وفي مستقبله، وتواجه العالم العربي، وتواجه القضية الفلسطينية، وتواجه الإسلام والمسلمين. فهو يحرص على التأكيد بأنه، بصفاته كلها، ومن مواقعه المختلفة المتعددة، لا يستطيع، حتى كإنسان فرد، أن يكون مراقباً، أو أن ينتظر مخلصاً ما قادماً من التاريخ. صحيح أنه شاهد على زمن. لكنه لم يشأ إلا أن يكون صاحب رأي ودور وموقع، سواء في الماضي الذي مضى، بإنجازاته وبمآسيه، أم في الحاضر المعاش، الكثير الإضطراب، أم في المستقبل الآتي في الجانب المجهول والغامض والقلق منه، وفي الجانب المتصل بالطموح نحو الأفضل فيه. فقرر، على قاعدة هذا الإنتماء، بوعي فكري ومعرفي وسياسي وإنساني، أن يكون مواطناً لبنانياً بكل المعاني، شريكاً لأهل منطقته في جنوب لبنان، وشريكاً لأهل وطنه لبنان، في كل ما يتصل بالحاضر والمستقبل، شريكاً لهم في النضال من أجل حياة أفضل وأرقى وأكثر تقدماً لوطنهم وأكثر سعادة وحرية وكرامة لهم. وقرر، في الآن ذاته، أن يعطي لرجل الدين، وللدين من خلال رجل الدين، دوراً حقيقياً يعود لكليهما، دوراً إنسانياً، دوراً فاعلاً في تحقيق تلك الأهداف. وقاده خياره هذا إلى الإنخراط في العمل السياسي وإلى النضال من أبوابه الواسعة تحقيقاً لتلك الأهداف، في تنوعها، وفي تنوع المراحل التاريخية التي تحدد لها طبيعتها. وتنتقل باحثاً عن الموقع الذي يجد نفسه فيه مواطناً طبيعياً، مواطناً مستقلاً، غير تابع لأحد أو لاتجاه أو لموقف، الموقع الذي يمارس فيه حريته، من دون رقابة يفرضها عليه انتماء

سياسي أو أيديولوجي محدد، ويمارس فيه نضاله الفكري والمعرفي والسياسي، وفق خياراته هو بكامل استقلاليته. فاختار الوسطية، التي ما يزال يبحث عن تحديد دقيق لها، تحديد يعطي لنفسه فيها دوراً حقيقياً، دوراً فاعلاً لا دور مراقب من أعالي البرج العاجي. واختيار الوسطية عنده هو اختيار صعب، لأنه اختيار يفرض عليه اتخاذ مواقف محددة من القضايا التي تشغل وطنه اللبناني وتشغل العالمين العربي والإسلامي وتشغل القوى السياسية المتنازعة فيما بينها حول الإتجاهات والأهداف والمصالح. وهي مواقف تجعله، بالرغم منه، أمام احتمال تلقي السهام من كل الإتجاهات. ولأن وسيلته هي الكلمة والقلم واللسان، فهو لا يستطيع إلا أن يمارس عمله بواسطتها، ولو بارتباك. والارتباك ليس عيباً عندما يكون الأصل فيه هو البحث عن إجابات ضرورية وملحة تقتضيها وتتطلبها أسئلة ضرورية ملحة.

أحب أن أقول في ختام هذه النداعيات في حضرة صديقي المفكر الإسلامي التنويري السيد هاني فحص، الذي أستعير له من دون استئذانه، صفة اليساري، على طريقته، من موقعه كرجل دين، أحب أن أقول بأنه لا يعرّف بكتابه وكتبه، على أهمية ما قدم فيها عن نفسه من معطيات. بل هو يعرّف بحركته اليومية، التي لا يتعب في العمل لجعلها، وسط الضباب والإضطراب والصراع الأعمى، تصب في الإتجاه الذي يقرب الإنسان اللبناني والإنسان العربي والإنسان المسلم، يقربه من أرضه ومن وطنه ومن شعبه، ويقربه من دولته، مساهماً في تحررها، وفي تقدمها، من أجل أن تكون حامية له ولطموحاته ولطموحات شعبه في الحرية والتقدم والسعادة.

ويسعدني أن أكون برفقة السيد هاني في همومه وفي اهتماماته، وفي حيرته وقلقه، وفي ارتبائه، وفي الأسئلة التي يطرحها، وفي البحث الذي لا كلل ولا هوادة فيه للإجابة الحقيقية والضرورية عنها.